

# بارومتر الأعمال

يناير - مارس 2024

العدد 70



تقييم الأداء للفترة يناير - مارس 2024  
والتوقعات للفترة أبريل - يونيو 2024  
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

برعاية

# بارومتر الأعمال

العدد 70 يناير - مارس 2024

## المحتويات

- 5 ..... التقرير التفصيلي
- 5 ..... المنهجية
- 11 ..... مؤشر بارومتر الأعمال
- 11 ..... أولا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي  
ثانيا: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة،  
وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. 15
- 22 ..... ثالثا: تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشرات الفرعية
- 26 ..... ملحق الجداول



# ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يناير-مارس 2024) وتوقعاته للربع (أبريل-يونيو 2024) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أكتوبر-ديسمبر 2023) والربع المناظر (يناير - مارس 2023)، وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (يناير - مارس 2024)، وذلك بالتركيز على نتائج مؤشر بارومتر الأعمال الإجمالي وأهم المستجدات فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي<sup>1</sup>.



## تقييم الأداء والتوقعات وفقا للمؤشر الإجمالي

### تعاف هش للمؤشر الإجمالي لأداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، مع تباين الأداء وفقا لأحجام الشركات وعلى مستوى القطاعات

- استمرار تدهور مؤشرات الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسن بعضها للشركات الكبيرة
- تحسن أداء قطاعي السياحة والاتصالات، بينما استمر التدهور في أداء باقي القطاعات الاقتصادية التي تعد المساهم الرئيسي للنمو الاقتصادي في مصر
- لا يزال التضخم يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه كافة الشركات

أظهرت نتائج الاستبيان تعاف هش في المؤشر الإجمالي لأداء الأعمال خلال الربع الأول من عام 2024 وذلك بعد انخفاض دام لأكثر من ثلاث سنوات؛ حيث شهدت الفترة محل الدراسة (يناير-مارس 2024) ارتفاع المؤشر بمقدار نقطتين عن المستوى المحايد محققا قيمة أفضل من الربعين السابق والمناظر .

ويعكس هذا التحسن بالأساس زيادة إنتاج وصادرات الشركات الكبيرة وانخفاض مخزونها من السلع النهائية، وارتفاع الأجور على مستوى كافة الشركات، في حين ظلت كافة مؤشرات الأداء للشركات الصغيرة والمتوسطة في تراجعها مما يعكس شدة معاناتها جراء التحديات المحلية العديدة التي تواجهها من نقص حاد في موارد النقد الأجنبي، وارتفاع مبالغ فيه في سعر الصرف خارج الجهاز المصرفي، وتأخر الإفراجات الجمركية علاوة على موجة التضخم وتداعيتها على تراجع الطلب وارتفاع تكاليف الإنتاج.

**قطاعيا، تحسن أداء قطاعي السياحة والاتصالات، بينما استمر التدهور في أداء باقي القطاعات الاقتصادية التي تعد المساهم الرئيسي للنمو الاقتصادي؛ حيث سجلت جميعها قيمة أقل من المستوى المحايد. وشهد قطاع الخدمات المالية أدنى أداء خلال الربع محل الدراسة نظرا لتداعيات قرارات البنك المركزي بشأن تحرير سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة على تراجع معدلات التداول بالبورصة المصرية.**

### أهم المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة:

أجمعت شركات العينة على أن ارتفاع التضخم والتحديات المرتبطة بسعر الصرف وتخبط السياسات الاقتصادية تمثل أكبر معوقات تواجه كافة الشركات بمختلف أحجامها وقطاعاتها.

وبالرغم من تحسن مؤشر الأداء لقطاعي الاتصالات والسياحة خلال الربع محل الدراسة، إلا أنهما يواجهان العديد من المعوقات التي تحد من قدرتهما على النمو مستقبلا، يليهما قطاع الصناعات التحويلية والذي يواجه العديد من التحديات الإضافية ومنها زيادة الرسوم على الخدمات الحكومية، وصعوبة إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية.

**التوقعات:** تجاوز المؤشر الإجمالي لتوقعات الأداء خلال الربع (أبريل-يونيو 2024) المستوى المحايد بـ 7 نقاط، محققا قيمة أعلى أياضاً من الربعين السابق والمناظر. ويعكس هذا الارتفاع تفاؤل كافة الشركات تجاه تحسن مؤشرات الإنتاج والمبيعات والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية، وتوقعها توافر المواد الخام بشكل كافي لعملية الإنتاج نتيجة إجراءات ضبط سعر الصرف وتوافر العملة الصعبة وتنفيذ مزيد من الإفراجات الجمركية، وتوقعات بتراجع أكبر في أسعار المنتجات النهائية.

<sup>1</sup> تم جمع البيانات خلال الفترة من أول أبريل وحتى منتصف مايو 2024.

## أهم أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر من وجهة نظر شركات العينة:

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما لها من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها الاهتمام بآليات التحول الرقمي في المرتبة التالية لما يترتب عليه من تحسن مناخ الأعمال، ثم تحسين سياسات الاستثمار مع ضرورة مشاركة رجال الأعمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية ومنع منافسة الجهات السيادية للقطاع الخاص، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وربط الهيئات الحكومية المختلفة ببعضها البعض، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الوقت والمجهود. ومازال الطلب على تحسين المنظومة الضريبية وتقليل عدد الأوعية الضريبية من الأولويات التي يمكن أن تشكل أداة في تحسين مناخ الاستثمار.

### نظرة عامة على الاقتصاد الكلي

#### عالميا، نمو منخفض ومتفاوت وتحديات متعددة تواجه الاقتصاد العالمي

توقع صندوق النقد أن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمي لنحو 3,2% خلال عامي 2024 و2025 مدفوعا بالأساس بنمو الأسواق الصاعدة والنامية (4,2%) بينما يصل لنحو 1,7% في الاقتصادات المتقدمة. وقد تسببت تحديات عديدة في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ومن أهمها: ارتفاع تكاليف الاقتراض، والآثار طويلة الأجل المترتبة على جائحة كوفيد-19 والغزو الروسي لأوكرانيا؛ وضعف النمو في الإنتاجية؛ وزيادة التجزئة الجيو اقتصادية، وتعثر النمو في الصين بسبب اضطراب القطاع العقاري (IMF 2024).

كما يتوقع الصندوق انخفاض التضخم الإجمالي العالمي من متوسط سنوي قدره 6,8% في 2023 إلى 5,9% في 2024 و4,5% في 2025 نتيجة للانخفاض النسبي في أسعار الطاقة والسلع بعد تراجع اختناقات سلاسل الإمداد ومع هذا تظل أسعار الطاقة والغذاء أعلى من مثيلتها قبل الجائحة. وأوضح البنك الدولي أن التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية لا يزال مرتفعا، حيث سجل ارتفاعا يتجاوز 5% في 57,1% في البلدان منخفضة الدخل، و63,8% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و36% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى و21,8% في البلدان ذات الدخل المرتفع. واحتلت مصر المرتبة السادسة بالنسبة للتضخم الحقيقي في أسعار الغذاء بمعدل 12% وهو تحسن ملحوظ عن نظيره في فبراير 2024 حيث سجل حينها 27% (food security update 2024).

محليا، تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب حدة أزمة نقص موارد النقد الأجنبي ثم انفراجة مؤقتة بعد صفقة رأس الحكمة وقرض صندوق النقد الدولي، وضرورة تنفيذ برنامج شامل لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.

على إثر التحديات المتعددة التي تواجه الاقتصاد المصري مؤخرا من مشكلات نقص العملة وصعوبة الاستيراد وارتفاع التضخم، بالإضافة بالإضافة إلى التوترات الإقليمية في منطقة البحر الأحمر، استمر تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من العام المالي 2024/2023 (أكتوبر - ديسمبر 2023) ليسجل 2,3% متراجعا بنحو 13% عن الربع السابق وبنحو 41% عن الربع المناظر. ويتوقع أن يصل متوسط معدل النمو لنحو 2,9% بنهاية عام 2024/2023. كما خفض البنك الدولي في توقعاته الصادرة في يناير 2024 لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2024/2023 إلى 2,8% في أبريل 2024 مقابل 3,5% في التوقعات السابقة؛ ويُعزى ذلك إلى التوترات الجيوسياسية، بينما أبقى صندوق النقد الدولي توقعاته عند 3%.

وافق مجلس الوزراء في فبراير 2023 على مخطط تنمية وتطوير رأس الحكمة، والذي بموجبه تقوم الإمارات بضح 35 مليار دولار كاستثمارات مباشرة في المشروع. وعلى إثر التدفقات الخاصة بصفقة رأس الحكمة وقرض صندوق النقد الدولي، ارتفع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى نحو 40,36 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2024، كما عدلت وكالات ستاندرد آند بورز (S.&P)، موديز (Moody's)، و Fitch من نظرتها المستقبلية عن الاقتصاد المصري لتصبح إيجابية.

في أبريل 2024 أصدر صندوق النقد الدولي أحدث تقرير له بشأن المراجعة الأولى والثانية لتريتيات "تسهيل الصندوق الممدد" مع مصر والذي أشار فيه إلى أن مصر نجحت في استيفاء العديد من شروط البرنامج، ولكنه سلط الضوء على المخاطر المحتملة التي تتطلب مراقبة دقيقة، بما في ذلك: (1) الفشل في مواصلة الانتقال إلى نظام صرف حر؛ (2) عدم كفاية السياسة النقدية للسيطرة على التضخم؛ (3) فشل الدمج الشامل والشفاف للاستثمارات خارج الموازنة العامة للدولة ضمن السياسات الاقتصادية الكلية؛ (4) عدم اكتمال باقي الإصلاحات الاقتصادية المكتملة التي تردع المستثمرين، وتقاوم الضغوط الخارجية؛ (5) أوجه القصور المالي في حالة حدوث تأخير في تعزيز الإيرادات الضريبية، وتنفيذ معادلة تسعير الوقود، واستخدام عائدات تصفية الاستثمارات لخفض الديون.

## نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

### أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

- رئيس مجلس الإدارة:** عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: تشب للتأمين - مصر، مجموعة بروميتيون للإطارات (بيرللي)، وكوكا كولا اتش بي سي - مصر
- نائب رئيس مجلس الإدارة:** طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن
- الأمين العام:** محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة
- أمين الصندوق:** علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم
- أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو علي للاستشارات القانونية
- أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا
- حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار
- شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس
- علاء الدين سيج، شريك مؤسس، شركة BPE
- محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو
- هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

### الرؤساء الفخريون للمركز

- جلال الزرربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة
- حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

## فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

- ياسر سليم - مدير التحرير
- فاطمة الزهراء علي - محررة/ مترجمة أولى
- إبراهيم الإمبابي - مسؤول تكنولوجيا المعلومات
- وليد التركي - مدير الاتصالات الرقمية
- محمد عبد الحكم - أخصائي اتصالات
- محمد لهيطة - المدير المالي والإداري
- ميرال ميشيل - مساعد المدير التنفيذي
- أماني مدحت - مساعد بحثي وتنفيذي
- محمد عاطف - مساعد إداري
- حسين محمد - مساعد
- عمر موافى - مساعد
- وليد إبراهيم - مساعد
- عمرو محمد - مساعد
- طارق عطيه - مساعد

- د. عبلة عبد اللطيف - المدير التنفيذي ومدير البحوث
- د. سحر عبود - اقتصادي رئيسي
- راما سعيد - اقتصادي أول
- رشا سيف - اقتصادي أول
- أحمد داوود - اقتصادي
- محمد حسني - اقتصادي
- مهند مهدي - اقتصادي
- ماريان عادل - اقتصادي
- حبيبة محسن - باحث اقتصادي
- سندس سمير - باحث اقتصادي
- آية صالح - باحث اقتصادي
- إسراء عادل - باحث اقتصادي
- أحمد فتحي - باحث ميداني
- حسام خاطر - باحث ميداني
- محمد خاطر - باحث ميداني

# التقرير التفصيلي

## المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

### 1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



### 3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



### 2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

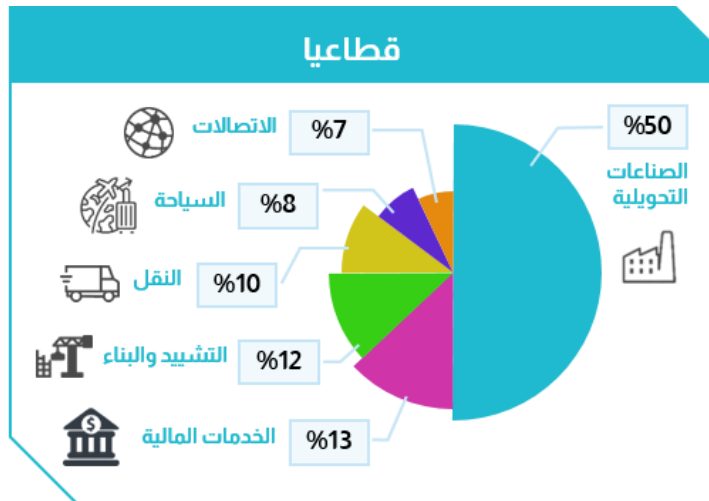
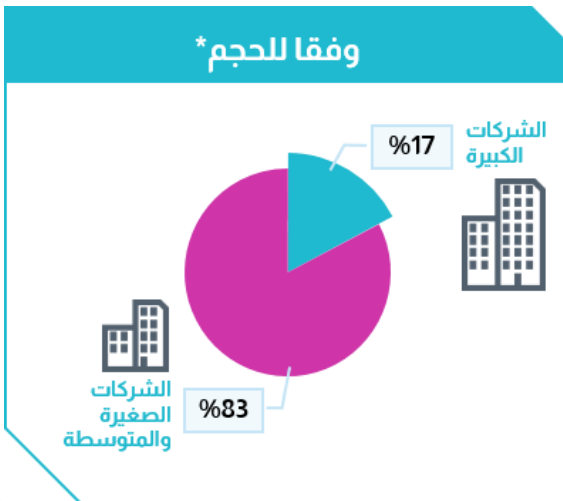


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، والتي فاقمت من هذه التحديات، حيث من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

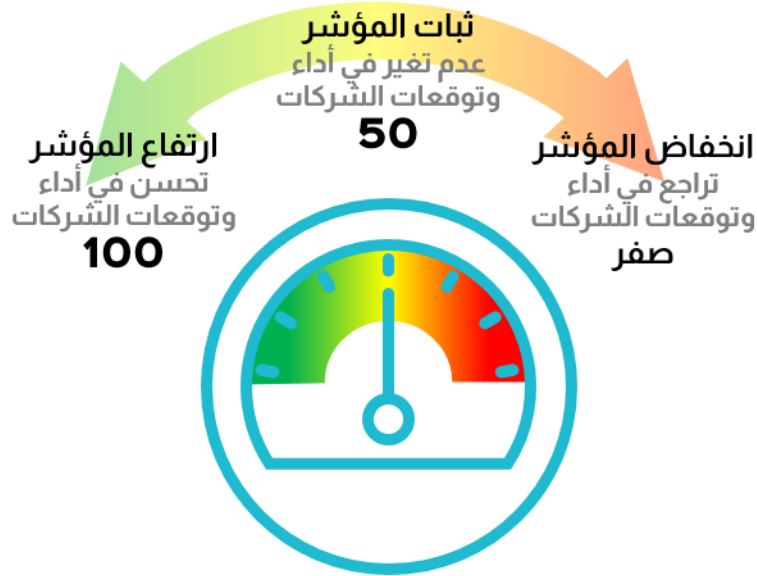
ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (يناير-مارس 2024) وتوقعاتها للربع (أبريل-يونيو 2024).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطاً لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيماً أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير،  
 و  $S_0$  هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل  
 متغير باستخدام المعادلة الآتية:

#### فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازلياً حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

# نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



ويتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الاقتصادية حتى تاريخ نشر هذا التقرير

**عالميا،** نمو منخفض ومتفاوت وتحديات متعددة تواجه الاقتصاد العالمي

توقع صندوق النقد أن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمي لنحو 3,2% خلال عامي 2024 و2025 مدفوعا بالأساس بنمو الأسواق الصاعدة والنامية (4.2%) بينما يصل لنحو 1.7% في الاقتصادات المتقدمة. وقد تسببت تحديات عديدة في تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ومن أهمها: ارتفاع تكاليف الاقتراض، والآثار طويلة الأجل المترتبة على جائحة كوفيد-19 والغزو الروسي لأوكرانيا؛ وضعف النمو في الإنتاجية؛ وزيادة التجزئة الجيو اقتصادية، وتعثر النمو في الصين بسبب اضطراب القطاع العقاري (IMF 2024).

كما يتوقع الصندوق انخفاض التضخم الإجمالي العالمي من متوسط سنوي قدره 6.8% في 2023 إلى 5.9% في 2024 و4.5% في 2025 نتيجة للانخفاض النسبي في أسعار الطاقة<sup>2</sup> والسلع بعد تراجع اختناقات سلاسل الإمداد ومع هذا تظل أسعار الطاقة والغذاء أعلى من مثيلتها قبل الجائحة. وأوضح البنك الدولي أن التضخم في أسعار المواد الغذائية المحلية لا يزال مرتفعا، حيث سجل ارتفاعا يتجاوز 5% في 57.1% في البلدان منخفضة الدخل، و63.8% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، و36% في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى و21.8% في البلدان ذات الدخل المرتفع. واحتلت مصر المرتبة السادسة بالنسبة للتضخم الحقيقي في أسعار الغذاء بمعدل 12% وهو تحسن ملحوظ عن نظيره في فبراير 2024 حيث سجل حينها 27% (food security update 2024).

**محليا،** تباطؤ النشاط الاقتصادي بسبب حدة أزمة نقص موارد النقد الأجنبي ثم انفراجة مؤقتة بعد صفقة رأس الحكمة وقرض صندوق النقد الدولي، وضرورة تنفيذ برنامج شامل لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد المصري.

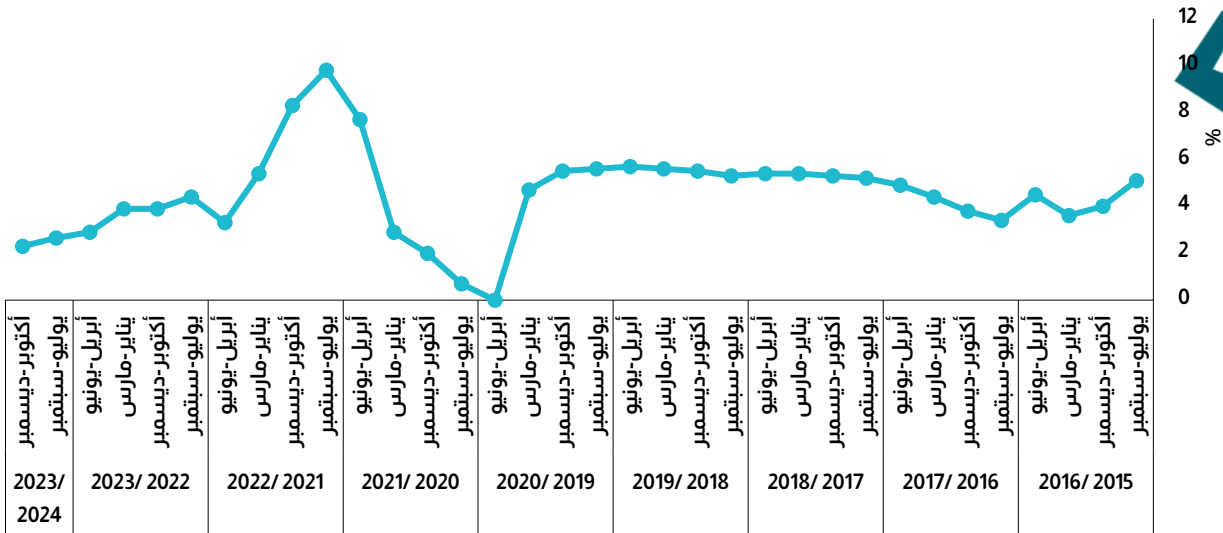
واجه الاقتصاد المصري خلال الفترة الأخيرة تحديات متعددة من أهمها تراجع إيرادات النقد الأجنبي، واضطراب سعر الصرف، ونقص العملة الصعبة، وما ترتب على ذلك من صعوبة في استيراد مستلزمات الإنتاج وارتفاع الضغوط التضخمية، وتزايد الاحتياجات التمويلية، علاوة على التحديات العالمية والتوترات الإقليمية في منطقة البحر الأحمر وتداعياتها على إيرادات قناة السويس، وأدت هذه التحديات إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع تقديرات معدل النمو المحلية والدولية.

وفقا لتقديرات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، انخفض معدل النمو خلال الربع الثاني من العام المالي 2024/2023 (أكتوبر - ديسمبر 2023) إلى 2.3% متراجعا بنحو 13% عن الربع السابق وبنحو 41% عن الربع المناظر. ويتوقع أن يصل متوسط معدل النمو لنحو 2.9% بنهاية عام 2024/2023. كما خفض البنك الدولي في توقعاته الصادرة في يناير 2024 لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي 2024/2023 إلى 2.8% في أبريل 2024 مقابل 3.5% في التوقعات السابقة؛ ويُعزى ذلك إلى التوترات الجيوسياسية، بينما أبقى صندوق النقد الدولي توقعاته عند 3% (البنك الدولي 2024)<sup>3</sup>.

<sup>2</sup> سجل سعر خام برنت (85.4 دولارا أمريكيا للبرميل) في مارس 2024، حيث بلغ متوسط سعره في الربع الأول من العام (83.1 دولارا أمريكيا للبرميل) منخفضا عن الربع السابق بمقدار (0.9 دولارا أمريكيا للبرميل) ولكنه مازال مرتفعا بمقدار (1.7 دولارا أمريكيا للبرميل) عن نفس الربع من السنة السابقة 2023. وسجل سعر الغاز الطبيعي (8.55 دولارا) أمريكيا في مارس 2024، حيث بلغ متوسط سعره (8.75 دولارا أمريكيا) في الربع الأول من العام، منخفضا عن الربع السابق بمقدار (4.77 دولارا أمريكيا) وعن الربع المناظر في 2023 بمقدار (8.09 دولارا أمريكيا).  
World Bank, 2024 EGYPT MPO<sup>3</sup>



## الشكل 1: النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2016/2015 - الربع الثاني 2024/2023)

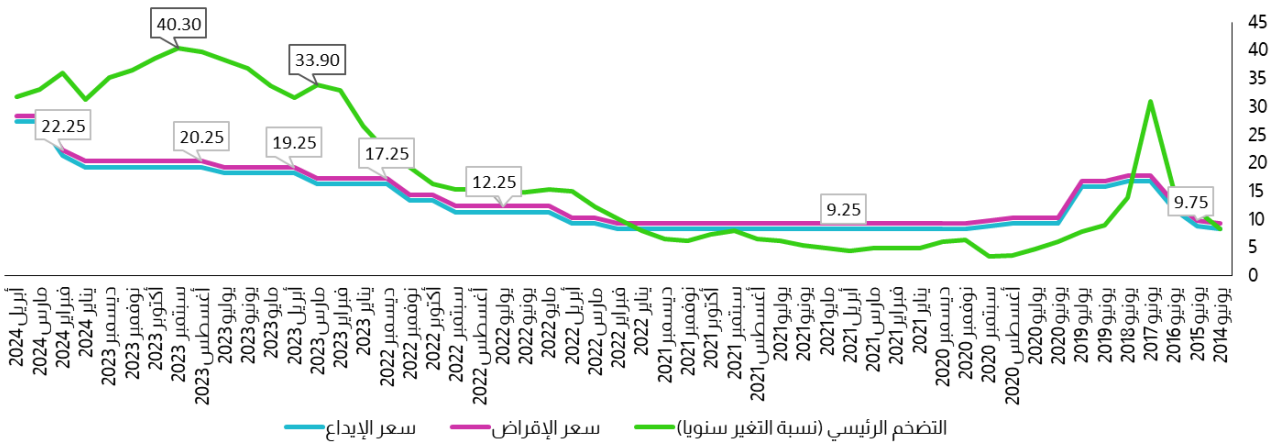


معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- وافق مجلس الوزراء في فبراير 2023 على مخطط تنمية وتطوير رأس الحكمة، والذي بموجبه تقوم الإمارات بضخ 35 مليار دولار كاستثمارات مباشرة في المشروع<sup>4</sup>.
- أعلن البنك المركزي في مارس 2024 توحيد سعر الصرف كأحد الإجراءات المهمة للقضاء على السوق الموازية وبدء الانتقال إلى سعر صرف حر، مع استمرار سياسة التشديد النقدي من أجل تعجيل وصول التضخم إلى مساره النزولي من خلال رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع 600 نقطة أساس ليصل إلى 27.25%، و28.25%، و27.75%، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع 600 نقطة أساس ليصل إلى 27.75% وذلك بعد رفع آخر بنحو 200 نقطة في فبراير 2024<sup>5</sup>.

## الشكل 2: التضخم وأسعار الفائدة الأساسية



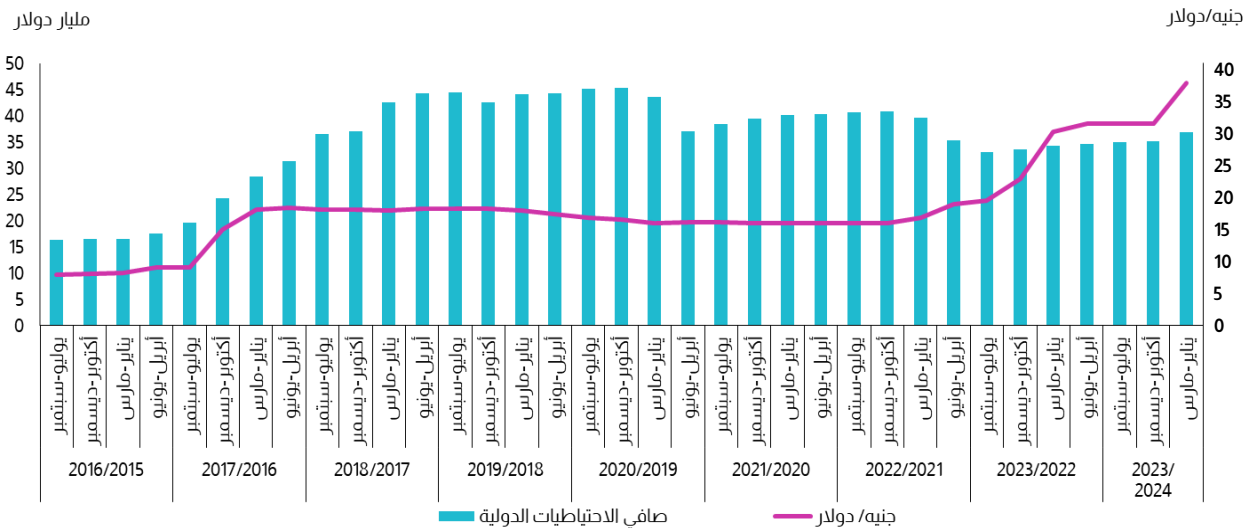
المصدر: البنك المركزي المصري، *النشرة الإحصائية الشهرية*، وبيان صحفي حول اجتماع استثنائي للجنة السياسة النقدية في 6 مارس 2024، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، *النشرة الشهرية لأسعار المستهلكين*، أعداد مختلفة.

<sup>4</sup> (akhbarelyom.com)

<sup>5</sup> البنك المركزي المصري، بيان صحفي اجتماع استثنائي للجنة السياسة النقدية في 6 مارس 2024.

- **على جانب المالية العامة**، ارتفع العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو - فبراير 2024/2023 إلى 6.55% مقابل 4.97% في الفترة المناظرة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى نمو المصروفات بنحو 52% (1993694 مليار جنيه في يوليو - فبراير 2024 / 2023 مقارنة بـ 1312880 مليار جنيه في الفترة المناظرة من 2023 / 2022)، بينما نمت الإيرادات بنحو 35% فقط<sup>6</sup>. الزيادة في المصروفات تعكس تخفيض قيمة الجنيه، وارتفاع سعر الفائدة خاصة في ظل الاعتماد على التمويل من خلال سندات وأذون خزانة قصيرة الأجل بفائدة تصل لنحو 25%.
- **على صعيد المعاملات الخارجية**، سجل ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي 2024 / 2023 (يوليو - ديسمبر 2023) عجزا كليا بلغ 410 مليون دولار مقارنة بعجز كلي قدره 599 مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي السابق 2023/2022. ويرجع العجز بالأساس إلى ارتفاع العجز في حساب المعاملات الجارية نتيجة ارتفاع عجز الميزان التجاري بمعدل 20% ليسجل 18.7 مليار دولار، وانخفاض صافي التحويلات الجارية وتراجع الفائض في ميزان الخدمات. بينما حققت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 8.4 مليار دولار؛ حيث سجل الاستثمار الأجنبي المباشر صافي تدفق للداخل بلغ نحو 5.5 مليار دولار، بينما حققت استثمارات محفظة الأوراق المالية صافي تدفق للداخل بلغ 252.8 مليون دولار (البنك المركزي المصري، 2024).
- ارتفع الدين الخارجي لمصر إلى 168.03 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2023، مقابل 164.521 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2023، بزيادة قدرها نحو 3.5 مليار دولار<sup>7</sup>.
- تراجع عجز صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي إلى 4.2 مليار دولار (ما يعادل 200 مليار جنيه) بنهاية مارس 2024 مقابل نحو 27 مليار دولار (ما يعادل 841.4 مليار جنيه) في ديسمبر 2023، ويعد ذلك أول تراجع في عجز صافي الأصول الأجنبية منذ نوفمبر 2021.
- وعلى إثر التدفقات الخاصة بصفقة رأس الحكمة وقرض صندوق النقد الدولي، ارتفع صافي الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى نحو 40.36 مليار دولار بنهاية شهر مارس 2024، وبذلك يكون متوسط صافي الاحتياطي قد ارتفع خلال الربع يناير - مارس 2024 بنحو 5% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 8% عن الربع المناظر في عام 2023. وفقد الجنيه خلال الربع يناير - مارس 2024 نحو 20% من قيمته مقارنة بالربع السابق، ونحو 24% من قيمته مقارنة بالربع المناظر (يناير - مارس 2023).<sup>8</sup> (الشكل 3).

### الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

<sup>6</sup> وزارة المالية، التقرير المالي الشهري، مارس، 2024.

<sup>7</sup> البنك المركزي المصري، ارتفاع الدين الخارجي لمصر لـ 168.03 مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي.

<sup>8</sup> البنك المركزي المصري، احتياطيات مصر الأجنبية تقفز 14.4% إلى 40.36 مليار دولار في مارس 2024.

- في أبريل 2024 أصدر صندوق النقد الدولي أحدث تقرير له بشأن المراجعة الأولى والثانية لترتيبات "تسهيل الصندوق الممدد" مع مصر، وذلك في أعقاب الاتفاق الأخير مع الحكومة المصرية بشأن زيادة الحزمة المالية لمصر بقيمة 5 مليار دولار لتصل لنحو 8 مليار دولار<sup>9</sup>.
- وأكد صندوق النقد الدولي في تقريره أن مصر نجحت في استيفاء العديد من شروط البرنامج ، بما في ذلك ؛ (1) إلغاء قرارات البنك المركزي المقيدة للاستيراد؛ (2) نشر وثيقة سياسة ملكية الدولة لتعزيز الاستثمارات الخاصة؛ (3) تعديل قانون المنافسة الذي يحكم عمليات الاندماج والاستحواذ؛ (4) توسيع نطاق المؤهلين للحصول على المساعدة الاجتماعية؛ (5) تحديد تدابير السياسة الضريبية للسنوات المالية 2023-2024، (6) الامتناع عن منح إعفاءات للبنوك التجارية التي تنتهك الحدود الصافية لمراكز العملة الأجنبية المفتوحة، (7) الامتناع عن تقديم خطط الإقراض المدعومة من خلال البنك المركزي المصري .
- ومع ذلك ، سلط الصندوق الضوء على المخاطر المحتملة التي تتطلب مراقبة دقيقة، بما في ذلك: (1) الفشل في مواصلة الانتقال إلى نظام صرف حر؛ (2) عدم كفاية السياسة النقدية للسيطرة على التضخم؛ (3) فشل الدمج الشامل والشفاف للاستثمارات خارج الموازنة العامة للدولة ضمن السياسات الاقتصادية الكلية؛ (4) عدم اكتمال باقي الإصلاحات الاقتصادية المكتملة التي تردع المستثمرين، وتفاقم الضغوط الخارجية؛ (5) أوجه القصور المالية في حالة حدوث تأخير في تعزيز الإيرادات الضريبية، وتنفيذ معادلة تسعير الوقود، واستخدام عائدات تصفية الاستثمارات لخفض الديون.
- وأشار التقرير إلى العديد من تدابير السياسات التي لم تستوفها الحكومة المصرية، بما في ذلك: (1) تعزيز شفافية المشتريات العامة، (2) تطبيق آلية تسعير الوقود المنفق عليها، (3) نشر تقارير الجهاز المركزي للحسابات، (4) تعزيز شفافية الإنفاق الضريبي، (5) تنفيذ نهج قائم على المخاطر لتسريع الإفراج عن الواردات في ميناء الإسكندرية، (6) استكمال التحويل الإلكتروني لجميع السجلات الحكومية لتعزيز تحصيل الضرائب، (7) تعزيز المراقبة والإبلاغ عن مناطق الدفع من قبل وزارة المالية، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة، (8) إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المالية العامة الموحد والتي تحدد العناصر الأساسية لتقييم الموازنة، واعتماد ورقة الاستراتيجية المالية، والفصل بين خط الأساس والمبادرات الجديدة، والالتزامات تجاه الأنشطة المناخية .
- في مارس وأبريل 2024 عدلت وكالات ستاندرد آند بورز (S.&P)، موديز (Moody's)، و Fitch من نظرتها المستقبلية عن الاقتصاد المصري لتصبح إيجابية، وذلك عقب الإنفراجة في أزمة النقد الأجنبي التي كانت تواجه الاقتصاد المصري حيث تم ضخ استثمارات إماراتية بقيمة 35 مليار دولار في مشروع رأس الحكمة وتوقيع اتفاق لتمويل جديد من صندوق النقد الدولي، وتنفيذ بعض الإجراءات الإصلاحية ومن أهمها توحيد سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة واستمرار تشديد السياسة النقدية والمالية .
- لا يزال نشاط القطاع الخاص غير النفطي في مصر يعاني من تدهور مستمر منذ 41 شهرا(دون مستوى 50 نقطة)؛ حيث سجل مؤشر مديري المشتريات 47.4 نقطة في أبريل 2024. ويرجع انخفاض نشاط القطاع الخاص إلى ضعف الطلب نتيجة ارتفاع التضخم، وتقلبات سعر الصرف، وضعف مشتريات مستلزمات الإنتاج، بينما تراجع معدل التضخم في أسعار المدخلات إلى أدنى مستوياته منذ مارس 2021 (Global P&S2024). وهو ما يدفع إلى ضرورة تبني إجراءات جادة للإصلاحات الهيكلية حتى يخرج الاقتصاد المصري من الحلقة المفرغة التي يدور فيها.

# مؤشر بارومتر الأعمال

## أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

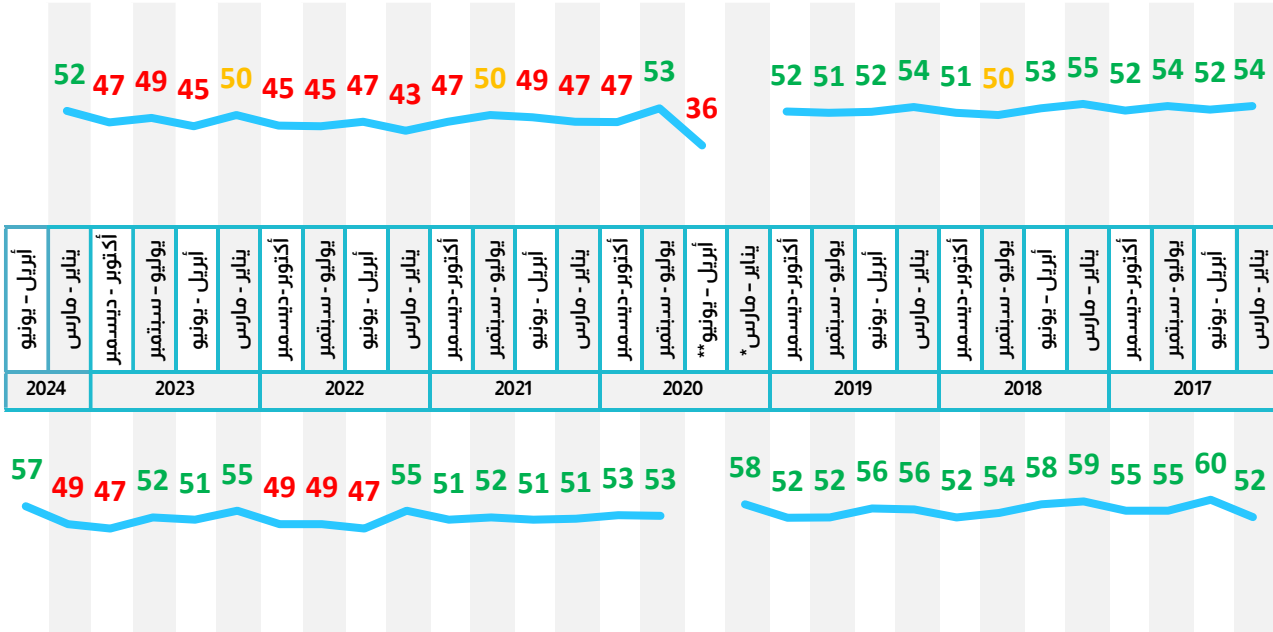
تعاف هش للمؤشر الإجمالي لأداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة، مع تباين الأداء وفقاً لأحجام الشركات و على مستوى القطاعات

### 1-1 تطور المؤشر الإجمالي

أظهرت نتائج الاستبيان تعاف هش في المؤشر الإجمالي لأداء الأعمال خلال الربع الأول من عام 2024 وذلك بعد انخفاض دام لأكثر من ثلاث سنوات؛ حيث شهدت الفترة محل الدراسة (يناير - مارس 2024) ارتفاع المؤشر بمقدار نقطتين عن المستوى المحاييد محققاً قيمة أفضل من الربعين السابق والمناظر (الشكل 1-1).

ويعكس هذا التحسن بالأساس زيادة إنتاج وصادرات الشركات الكبيرة وانخفاض مخزونها من السلع النهائية وارتفاع الأجور على مستوى كافة الشركات. كما يعكس هذا الأداء تحسن أداء قطاعي السياحة والاتصالات واستمرار تدهور باقي القطاعات التي تعد المساهم الرئيسي للنمو الاقتصادي في مصر (ملحق الجداول م1 وم2)

كما شهد هذا الربع محاولات لتدبير العملة الأجنبية مما أسفر عن بعض الإفراجات الجزئية عن مستلزمات الإنتاج ومن ثم أدى إلى تراجع بعض أسعار المدخلات، وهو ما انعكس في تحسن طفيف في مؤشر المدخلات. كما شهد الربع محل الدراسة أيضاً تدخلات واسعة من الحكومة لضبط أسعار بعض السلع وهو ما انعكس في انخفاض معدل ارتفاع أسعار المنتجات النهائية وأدى إلى تراجع مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات خلال الربع الحالي، وإن كان لا يزال أعلى كثيراً من المستوى المحاييد.



الشكل 1-1: تقييم الأداء

الشكل 2-1: التوقعات

المصدر: نتائج الاستبيان.  
\* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.  
\*\* البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

تجاوز مؤشر توقعات الأداء خلال الربع (أبريل - يونيو 2024) المستوى المحاييد بـ 7 نقاط محققاً قيم أعلى من الربعين السابق والمناظر، وهو ما يعكس تفاؤل الشركات حيال تحسن مؤشرات الإنتاج والمبيعات والصادرات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وتوقعها توافر المزيد من المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج نتيجة إجراءات ضبط سعر الصرف، والمزيد من العملة الصعبة والإفراجات الجمركية، وانعكس ذلك في توقعات بتراجع أكبر في أسعار المنتجات النهائية.

كما تتوقع الشركات تحسن مؤشر أداء الأعمال لكافة القطاعات عدا قطاع الخدمات المالية، وفي هذا الصدد، أدلت الشركات في قطاع السياحة بالتوقعات الأكثر تفاؤلاً (الشكل 2-1).

## 2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

هناك تباين واضح في مؤشر الأداء بين الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة

بالرغم من أن التحديات المحلية التي تواجه مجتمع الأعمال من نقص حاد في موارد النقد الأجنبي وارتفاع مبالغ فيه في سعر الصرف خارج الجهاز المصرفي وتأخر الإفراجات الجمركية علاوة على موجة التضخم وتداعيتها على تراجع الطلب، وارتفاع تكاليف الإنتاج قد أثرت على كافة الشركات، إلا أن معاناة الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر حدة من الشركات الكبيرة وهذا ما انعكس في استمرار تدهور مؤشر الأداء الخاص بها مقارنة بالشركات الكبيرة.

بينما تجاوز مؤشر الأداء للشركات الكبيرة خلال الربع الحالي المستوى المحايد بـ 7 نقاط محققا قيم أفضل من الربعين السابق والمناظر بـ 10 نقاط، سجل مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة قيما دون المستوى المحايد بـ 3 نقاط وأفضل من الربع السابق بنقطة واحدة وإن كان أقل من الربع المناظر بـ 6 نقاط (الشكل 3-1).

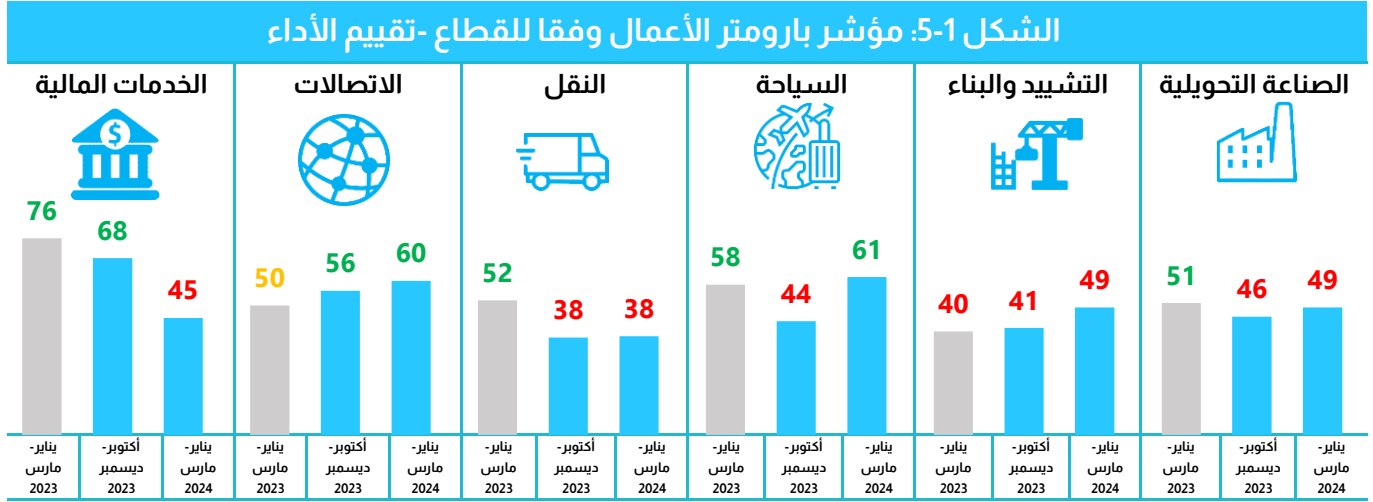
وبالنسبة لمؤشر التوقعات، فقد سجلت كافة الشركات قيما أعلى من المستوى المحايد؛ حيث سجلت الشركات الكبيرة قيما أفضل من الربع السابق بـ 10 نقاط وأعلى من المناظر بـ 7 نقاط، بينما حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيما أعلى من الربع السابق بـ 7 نقاط وأفضل من المناظر بـ 5 نقاط (الشكل 4-1).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم -تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
47	يناير - مارس 2024	57
46	أكتوبر - ديسمبر 2023	47
53	يناير - مارس 2023	47

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للحجم -التوقعات	الشركات الكبيرة
55	أبريل - يونيو 2024	59
48	يناير - مارس 2024	49
50	أبريل - يونيو 2023	52

المصدر: نتائج الاستبيان.

انخفاض في أداء معظم القطاعات الاقتصادية، وتحديدًا **الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والنقل والخدمات المالية**؛ حيث سجلت جميعها قيمة دون المستوى المحايد، بينما سجل قطاعي **الاتصالات والسياحة** قيمة أعلى من المستوى المحايد (الشكل 1-5).



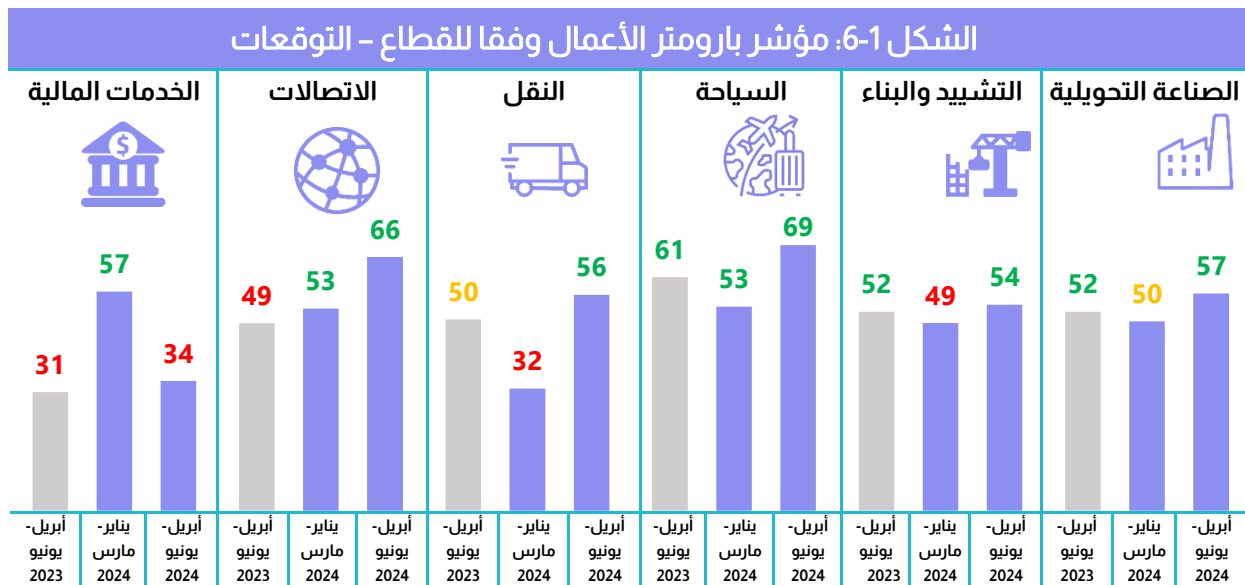
المصدر: نتائج الاستبيان.

وفيما يلي تحليل لأداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع محل الدراسة وفقا لآراء العينة، ومقارنة بالأداء خلال الربعين السابق والمناظر:

- سجل **قطاع الصناعات التحويلية** قيمة أقل من المستوى المحايد بـ نقطة واحدة، وأعلى من قيم الربع السابق بـ 3 نقاط وإن كان أقل من الربع المناظر بنقطتين. ويرجع الانخفاض في أداء القطاع إلى عدة أسباب منها: تراجع الإنتاج والتصدير بسبب استمرار صعوبة تدبير العملة الأجنبية وتأخر الإفراجات الجمركية وبالتالي نقص المواد الخام وارتفاع أسعارها علاوة على اضطراب الشحن العالمي، وارتفاع أسعار المنتجات مع ارتفاع التضخم، وتراجع كبير في المبيعات المحلية نتيجة ضعف القوة الشرائية، بالإضافة إلى عجز رأس المال العامل بسبب تأخر صرف دعم الصادرات وتعدد الأوعية الضريبية.
- جاء مؤشر الأداء ل**قطاع التشييد والبناء** خلال الربع محل الدراسة دون المستوى المحايد بنقطة واحدة ولكنه أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى انخفاض أداء القطاع إلى تراجع الإنتاج والمبيعات بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المواد الخام وعدم ثباتها، ومن ثم عدم القدرة على التسعير وارتفاع الأجور، وضعف السيولة في السوق، كما لا يزال القطاع يعاني من صعوبة إجراءات التراخيص، علاوة على الاشتراطات الجديدة في قانون البناء الموحد.
- سجل قطاع **السياحة** اعلي قيمة لمؤشر الأداء خلال الربع محل الدراسة متجاوزا المستوى المحايد بـ 11 نقطة وهو بذلك أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ارتفاع قيم المؤشر إلى زيادة كل من السياحة الداخلية وأعداد الوافدين، بالإضافة إلى موسم الحج والعمرة ومنح تسهيلات في الحصول على التأشيرات.
- وكان أكثر القطاعات تدهورا هو **قطاع النقل**؛ حيث سجل نفس قيم الربع السابق (دون المستوى المحايد بـ 12 نقطة) وجاء أقل من الربع المناظر بـ 14 نقطة، ويعود هذا التراجع إلى ضعف حركتي الاستيراد والتصدير سواء بسبب عدم توافر العملة الأجنبية او نظرا لاضطرابات الشحن العالمي، ناهيك عن توضع أداء معظم القطاعات المختلفة التي يعتمد عليها القطاع.
- تجاوز مؤشر الأداء ل**قطاع الاتصالات** خلال الربع محل الدراسة المستوى المحايد بـ 10 نقاط، وجاء أفضل من الربعين السابق والمناظر، ويُعزى السبب في ذلك إلى استمرار المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" وزيادة الطلب على الخدمات من الانترنت بسبب تطبيق الفاتورة الإلكترونية وزيادة الطلب على الأجهزة الذكية تزامنا مع زيادة الاستثمار في المدن الجديدة.
- جاء أداء **قطاع الخدمات المالية** دون المستوى المحايد بـ 5 نقاط، وأقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى تداعيات إجراءات البنك المركزي من تحرير سعر الصرف ورفع سعر الفائدة مما أدى إلى إحجام المتعاملين عن التعامل في نهاية الربع محل الدراسة حفاظا على قيمة أسهمهم وخوفا من تحقيق خسائر في حالة البيع، وفي نفس الوقت قل حجم التداول من مستثمرين جدد نظرا لارتفاع الفوائد في الجهاز المصرفي وبالتالي زوال الأرباح غير العادية التي تحققت من الاستثمار في البورصة خلال الفترة الماضية.

أما على مستوى التوقعات للربع القادم، فقد تجاوز مؤشر التوقعات لقطاعات **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والسياحة والنقل والاتصالات** المستوى المحايد، بينما جاءت توقعات قطاع **الخدمات المالية** دون المستوى المحايد. وفيما يلي تحليل لتوقعات أداء القطاعات الاقتصادية خلال الربع القادم ومقارنتها بالربعين السابق والمناظر:

- تجاوزت توقعات قطاع **الصناعات التحويلية** المستوى المحايد بـ 7 نقاط وجاءت أفضل من الربعين السابق والمناظر بسبب توقعات بزيادة الإنتاج والمبيعات والصادرات ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، وانخفاض أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وتوافرها وتراجع أسعار المنتجات النهائية وبالتالي تحفيز الطلب.
- سجل مؤشر التوقعات لقطاع **التشييد والبناء** قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 4 نقاط وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى التوقعات بانخفاض أسعار المواد الخام ومن ثم انخفاض الأسعار النهائية، إلا أن عقبة صعوبة إجراءات التراخيص وارتفاع رسوم تقديم الخدمات، لا تزال تؤثر على إنتاج ومبيعات القطاع بشكل كبير.
- جاءت أفضل التوقعات من قطاع **السياحة** والذي سجل قيمة تجاوزت المستوى المحايد بـ 19 نقطة، وأفضل من الربعين السابق والمناظر. وربما يُعزى ذلك إلى التوقعات بزيادة نسبة الوافدين مع موسم الصيف والإجازات ونشاط موسم الحج والعمرة.
- جاءت التوقعات حيال أداء قطاع **الاتصالات** خلال الربع القادم متفائلة، حيث تجاوزت المستوى المحايد بـ 16 نقطة وأفضل من الربعين السابق والمناظر وذلك لتوقع زيادة الإنتاج والتصدير بعد الإفراج الجزئي عن المواد الخام وتوقعات بانخفاض أسعارها وتطبيق الفاتورة الإلكترونية.
- سجل مؤشر التوقعات لقطاع **النقل** قيمة أعلى من المستوى المحايد بـ 6 نقاط وأفضل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى التوقعات بارتفاع حركة الواردات مع الإجراءات النقدية الأخيرة، وتوافر العملات الأجنبية، وارتفاع العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، ناهيك عن تحسن أداء باقي القطاعات المختلفة التي يعتمد عليها القطاع بشكل كبير.
- جاءت أقل التوقعات حيال الربع القادم من قطاع **الخدمات المالية** حيث سجل مؤشر التوقعات قيمة دون المستوى المحايد بـ 16 نقطة، وأقل من الربع السابق بـ 23 نقطة وإن كانت أفضل من المناظر بـ 3 نقاط، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الجنيه أمام العملات الأجنبية مما دفع كثير من العملاء إلى البيع لجني الأرباح، بالإضافة إلى توقعات بانخفاض حجم التداول للاستفادة من ارتفاع الفائدة بالجهاز المصرفي أو لصعوبة البيع بأسعار أقل من أسعار الشراء، وأخيرا إلى تأثير أسهم بعض الشركات ممن لديها ديون مرتفعة بارتفاع الفائدة وبالتالي تدهور قيمة أسهمها السوقية (الشكل 6-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.



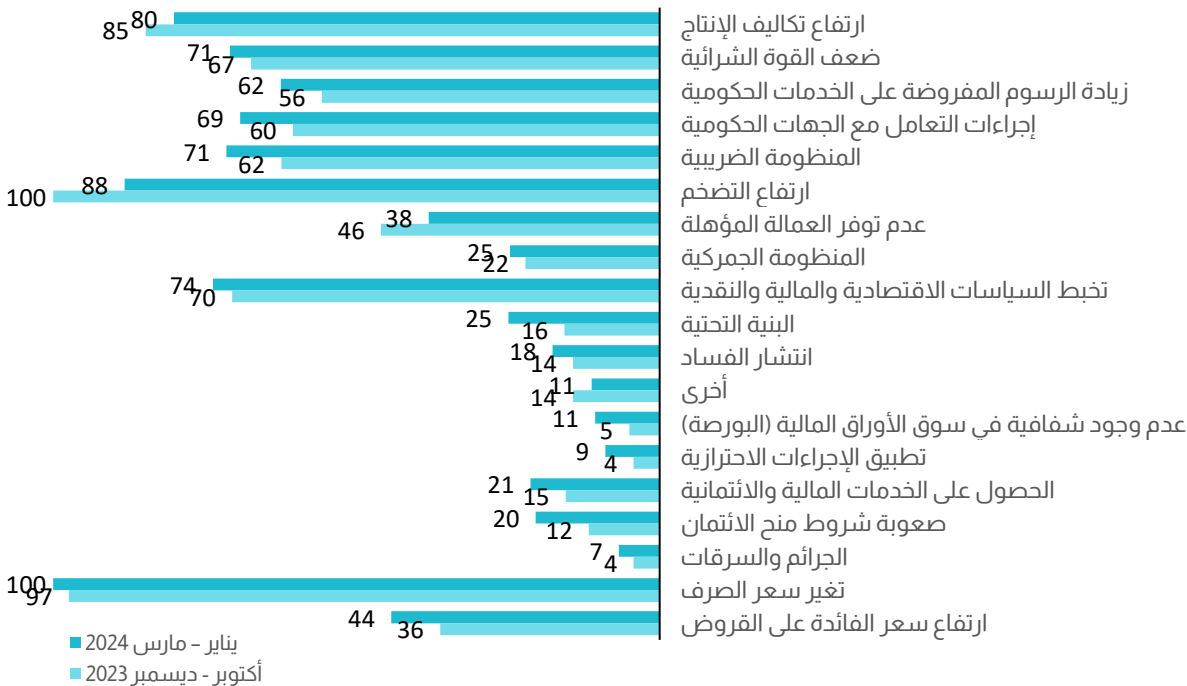
## ثانيا: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

### 1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

إجماع على أن التحديات المرتبطة بسعر الصرف وارتفاع التضخم وتخبط السياسات الاقتصادية تمثل أكبر معوقات تواجه كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل 1-2، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يناير -مارس 2024)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

قفزت **التحديات المرتبطة بسعر الصرف** لتتصدر قائمة المعوقات بالنسبة لكافة الشركات خلال الربع الحالي نظرا لما يسببه من معاناة مجتمع الأعمال نتيجة اضطراب في توافر العملة الأجنبية اللازمة للاستيراد، وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه وما يتبعه من ارتفاع في أسعار معظم السلع والخدمات، بالإضافة إلى تشوه سعر الصرف لوجود أكثر من سعر بالسوق وعدم وضوح سياسة سعر الصرف، وبالتالي عدم القدرة على وضع تقديرات لأسعار المنتجات للتعاقدات الآجلة، ويليه في المرتبة الثانية المشكلات المرتبطة بارتفاع **معدلات التضخم** نظرا لتداعياته على جانبي العرض والطلب، فمن ناحية تسبب ارتفاع التضخم في تراجع الطلب على المنتجات، ومن ناحية أخرى أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي تراجع العرض، فضلا عن مطالبة العمال رفع الأجور بصورة مستمرة، وانخفاض حجم الأعمال، وعدم توافر سيولة نقدية للاستثمار. ويأتي **ارتفاع تكاليف الإنتاج** في المرتبة الثالثة حيث يؤدي الارتفاع المستمر في تكاليف الإنتاج إلى حالة من عدم الاستقرار في السوق، ومن ثم تراجع معدلات المبيعات وتحقيق خسائر للشركات، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الشحن البحري، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية ونقص الخامات وزيادة أسعارها، مما يترتب عليه عدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية وضعف المبيعات في الأسواق المحلية، ويليه **تخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية** والتي تتمثل في اتخاذ قرارات متضاربة، وعدم مشاركة ممثلي القطاع الخاص في وضع السياسات، وغياب الإصلاح المؤسسي والرؤية طويلة الأجل. ويأتي **ضعف القوة الشرائية** في المرتبة الخامسة يليه **المنظومة الضريبية** كمعوق للاستثمار لأنها لا تفهم طبيعة أعمال الشركات وتضع تقديرات جزافية وفحص ضريبي لسنوات سابقة.



الشكل 1-2:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقا محددًا يواجهها ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق.

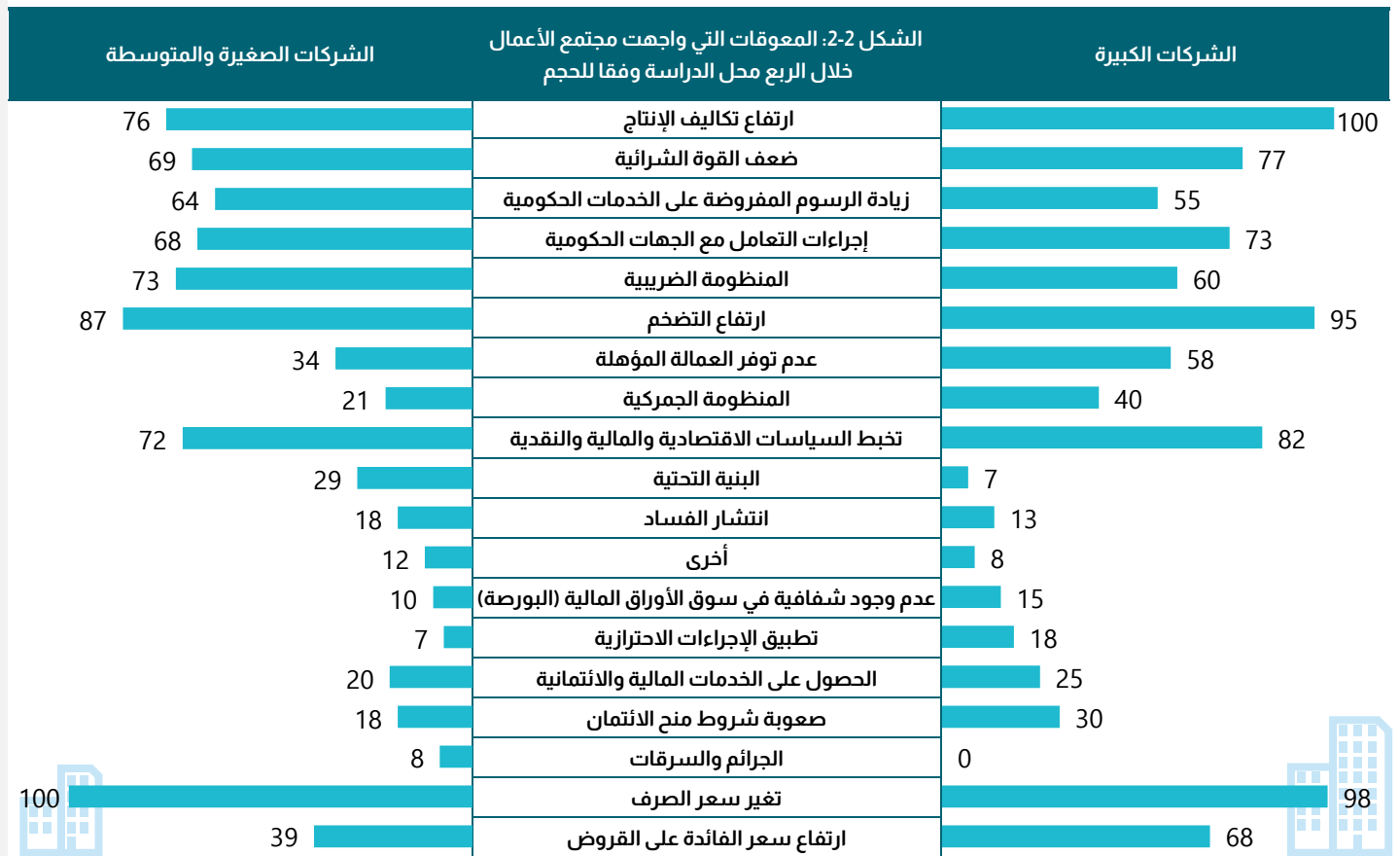


بروز التحديات المرتبطة بسعر الصرف وتخبط السياسات المالية والنقدية وتراجع طفيف في حدة مشاكل ارتفاع التضخم وارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بالربع السابق.

## 1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

اتسم ترتيب المعوقات بالتباين بين الشركات بمختلف أحجامها؛ حيث تصدرت التحديات المرتبطة بسعر الصرف قائمة المعوقات للشركات الصغيرة والمتوسطة، يليه ارتفاع التضخم في المرتبة الثانية، ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج في المرتبة الثالثة. وجاءت المنظومة الضريبية في المرتبة الرابعة يليها تخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في المرتبة الخامسة. وتصدر ارتفاع تكاليف الإنتاج قائمة المعوقات للشركات الكبيرة، يليه التحديات المرتبطة بسعر الصرف في المرتبة الثانية ثم ارتفاع التضخم في المرتبة الثالثة، وتخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في المرتبة الرابعة، يليه ضعف القوة الشرائية.

ويوضح الشكل 2-2 المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة على السواء خلال الربع محل الدراسة (يناير -مارس 2024)، مرتبة تنازليا حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

بالرغم من تحسن أداء قطاعي الاتصالات والسياحة خلال الربع محل الدراسة إلا أنهما يواجهان العديد من المعوقات التي تحد من قدرتهما على التوسع والنمو مستقبلا، يليهما قطاع الصناعات التحويلية من حيث تعدد المعوقات التي تواجهه.

هناك تباين في المعوقات على مستوى القطاعات الاقتصادية، حيث جاء التضخم كأكبر معوق يواجه قطاعات التشييد والبناء والسياحة والاتصالات، بينما تصدرت التحديات المرتبطة بسعر الصرف المعوقات بالنسبة لقطاعات النقل والخدمات المالية. وجاء ارتفاع تكاليف الإنتاج كمعوق لقطاع الصناعات التحويلية، بينما جاء تخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية كمعوق إضافي لقطاع النقل (الشكل 3-2).



قطاع  
الخدمات  
المالية



قطاع  
الاتصالات



قطاع  
النقل



قطاع  
السياحة



قطاع  
التشييد  
والبناء



قطاع  
الصناعة  
التحويلية

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
23	77	0	90	88	100	ارتفاع تكاليف الإنتاج
29	81	50	43	61	67	زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
38	85	38	40	66	79	إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
36	85	0	83	80	81	ضعف القوة الشرائية
93	88	30	63	51	67	المنظومة الضريبية
20	77	0	47	12	45	عدم توفر العمالة المؤهلة
34	100	30	100	100	98	ارتفاع التضخم
9	50	0	3	0	36	المنظومة الجمركية
98	81	100	30	17	69	تخبط السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
27	42	10	0	27	12	انتشار الفساد
32	27	0	0	27	28	البنية التحتية
16	46	0	3	0	5	تطبيق الإجراءات الاحترازية
45	0	20	0	0	4	أخرى
7	19	0	0	7	6	الجرائم والسرقات
20	54	10	30	2	19	الحصول على الخدمات المالية والائتمانية
20	73	0	27	0	18	صعوبة شروط منح الائتمان
100	96	100	97	83	91	تغير سعر الصرف
34	92	10	83	5	44	ارتفاع سعر الفائدة على القروض
39	15	0	3	0	6	عدم وجود شفافية في سوق الأوراق المالية (البورصة)

الشكل 2-3:  
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع



المصدر: نتائج الاستبيان.

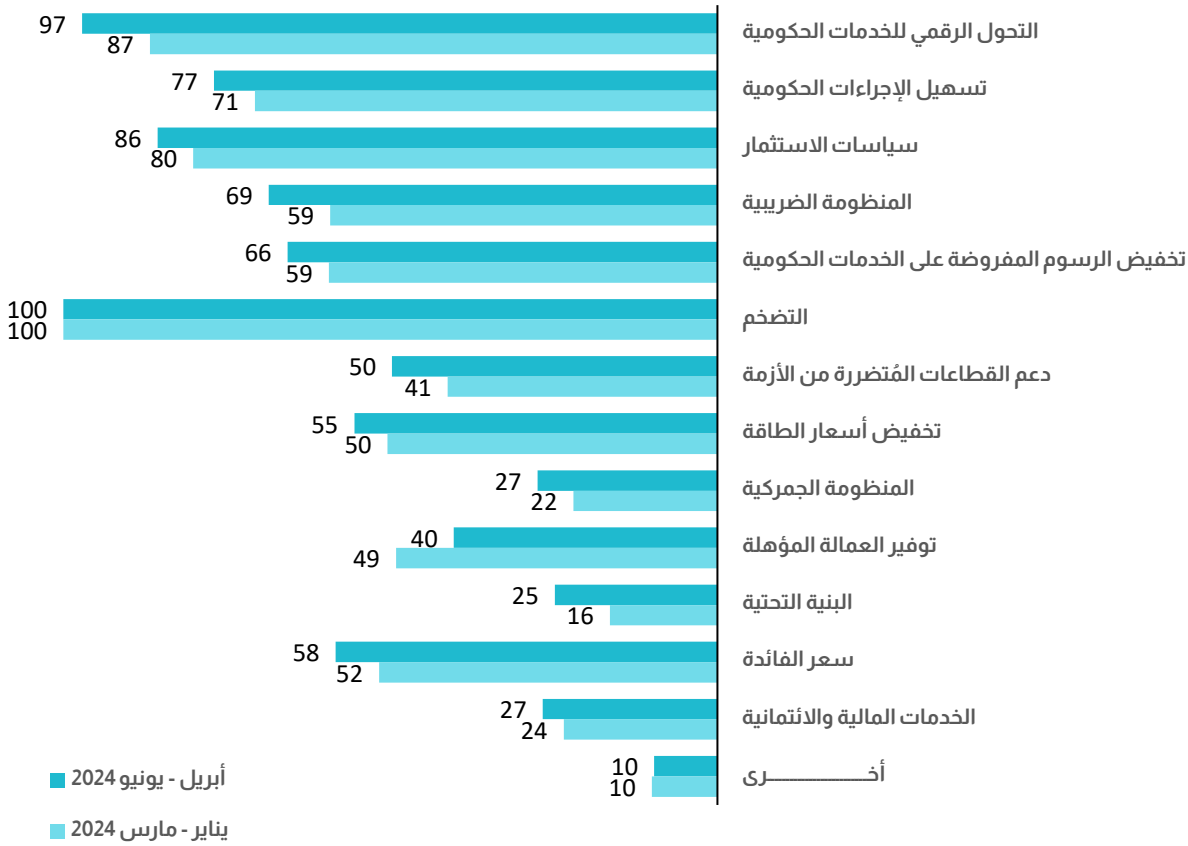
## 2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)



أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر شركات العينة هي: الحد من زيادة معدلات التضخم، وتحسين آليات التحول الرقمي للخدمات الحكومية، والاهتمام بسياسات الاستثمار، فضلا عن تسهيل الإجراءات الحكومية، مع الحد من تعدد الأوعية الضريبية (الشكل 4-2).

استمرت معالجة ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها لما له من تأثير سلبي على كافة القطاعات، يليها الاهتمام بآليات التحول الرقمي في المرتبة التالية لما يترتب عليه من تحسن في مناخ الأعمال، ثم تحسين سياسات الاستثمار مع ضرورة مشاركة رجال الأعمال في اتخاذ القرارات الاقتصادية ومنع منافسة الجهات السيادية للقطاع الخاص، وتسهيل الإجراءات الحكومية، وربط الهيئات الحكومية المختلفة ببعضها البعض، والقضاء على البيروقراطية، وتقليل الوقت والمجهود. ولا يزال الطلب على تحسين المنظومة الضريبية وتقليل عدد الأوعية الضريبية من الأولويات التي يمكن أن تشكل أداة لتحسين مناخ الاستثمار.

وبمقارنة الأولويات خلال الربع الحالي بالربع السابق، يتضح أن التحول الرقمي للخدمات الحكومية قفز خلال الربع الحالي وكذلك سياسات الاستثمار والمنظومة الضريبية وتخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية وسعر الفائدة.



الشكل 4-2:  
أولويات  
تحسين مناخ  
الأعمال  
في مصر  
(مؤشر  
مطبع وفقا  
لأهمية  
الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

## 1-2-2 الأولويات وفقاً لأحجام الشركات

بمقارنة الأولويات وفقاً لأحجام الشركات يتضح ما يلي:

هناك تباين في ترتيب الأولويات ما بين الشركات؛ حيث جاء الاهتمام بآليات التحول الرقمي كأولوية أولى بالنسبة للشركات الكبيرة، يليه إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم في المرتبة الثانية، ثم سياسات الاستثمار في المرتبة الثالثة، وتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الرابعة، وجاء سعر الفائدة في المرتبة الخامسة. بينما تصدر إيجاد حلول لمعالجة ارتفاع معدلات التضخم قائمة الأولويات بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يليه الاهتمام بآليات التحول الرقمي في المرتبة الثانية، ثم سياسات الاستثمار في المرتبة الثالثة، وتسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الرابعة. والاهتمام بالمنظومة الضريبية في المرتبة الخامسة (الشكل 5-2).



المصدر: نتائج الاستبيان.

## 2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

إجماع الشركات في قطاعات **الصناعات التحويلية والتشييد والبناء والاتصالات** على تصدر الحد من التضخم قائمة الأولويات، بينما جاء **تخفيض سعر الفائدة** أولوية لدى **قطاع الخدمات المالية**، وركز قطاعا **السياحة والنقل** على الاهتمام بآليات **التحول الرقمي** في صدارة الأولويات. وتفاوت ترتيب باقي الأولويات ما بين القطاعات على النحو المبين بالشكل التالي (الشكل 6-2).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
94	86	100	100	74	91	التحول الرقمي للخدمات الحكومية
37	76	40	54	77	88	تسهيل الإجراءات الحكومية
92	62	70	23	92	88	سياسات الاستثمار
96	93	30	57	38	66	المنظومة الضريبية
33	79	50	31	55	75	تخفيض الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
69	100	80	89	100	100	التضخم
20	62	8	20	66	58	دعم القطاعات المتضررة من الأزمة
22	52	23	23	70	65	تخفيض أسعار الطاقة
16	66	0	17	0	36	المنظومة الجمركية
24	66	0	40	26	47	توفير العمالة المؤهلة
33	45	10	0	17	26	البنية التحتية
100	72	40	51	30	50	سعر الفائدة
31	66	20	23	8	23	الخدمات المالية والائتمانية
41	14	10	0	0	4	أخرى

الشكل 6-2  
الأولويات  
وفقا  
للقطاعات  
الاقتصادية



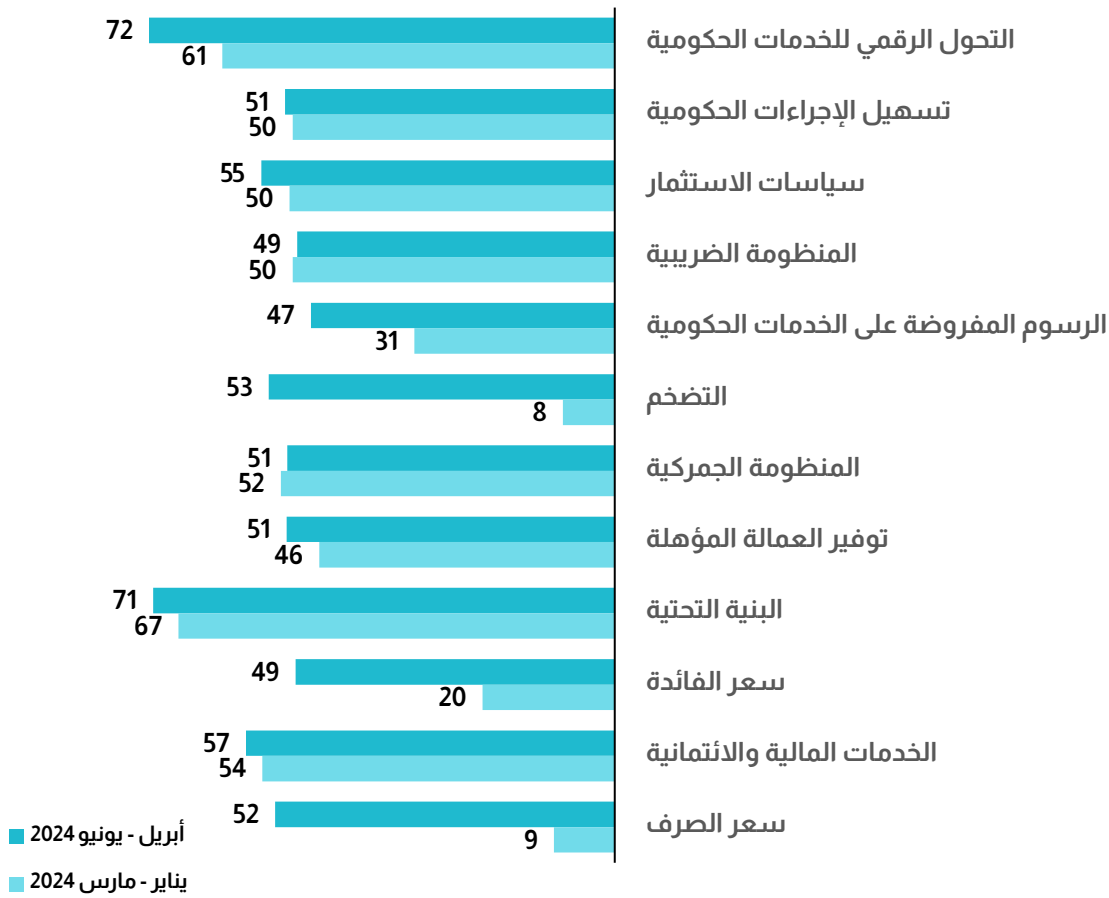
المصدر: نتائج الاستبيان.



# توقعات مجتمع الأعمال حيال أوجه التحسن بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة حالياً

توقعات بتحسين التحول الرقمي للخدمات الحكومية، البنية التحتية والخدمات المالية والائتمانية وسياسات الاستثمار خلال الربع القادم

في ضوء مشروعات الحكومة وتوجهاتها الحالية تتوقع غالبية الشركات تحسن آليات التحول الرقمي نتيجة الجهود المتعددة التي يتم الإعلان عنها في هذا الشأن، ثم البنية التحتية نتيجة المشروعات المختلفة التي تنفذها الدولة في هذا المجال، يليهما تحسين الخدمات المالية ثم التحسن في سياسات الاستثمار يليها انخفاض التضخم (الشكل 7-2).



الشكل 7-2:  
توقعات  
مجتمع  
الأعمال  
لأوجه  
التحسين بناء  
على رؤيته  
لتوجهات  
الحكومة حالياً  
(وفقاً لنفس  
منهجية  
بارومتر  
الأعمال)



المصدر: نتائج الاستبيان.



## ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

### 1-3 تقييم الأداء

ارتفاع غالبية مؤشرات تقييم الأداء للشركات الكبيرة خلال الربع محل الدراسة عن المستوى المحايد وانخفاض كافة المؤشرات للشركات الصغيرة دون المستوى المحايد.

تجاوز مؤشر أداء الشركات الكبيرة في كل من الإنتاج، والصادرات، واستغلال الطاقة الإنتاجية، والمخزون السلعي قيم المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر على السواء، في حين جاء مؤشر المبيعات المحلية عند المستوى المحايد وإن كان أفضل من الربعين السابق والمناظر.

بينما حققت الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي قيمة أقل من المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر.

أما بالنسبة لمؤشر الصادرات، فقد سجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة قيمة أقل من المستوى المحايد بنقطتين وإن كان أفضل من الربع السابق بـ 4 نقاط، وأقل من الربع المناظر بـ 23 نقطة، في حين تجاوزت قيم الشركات الكبيرة المستوى المحايد وجاءت أفضل من الربعين السابق والمناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء				
37 45 46	يناير - مارس 2024	الإنتاج 	يناير - مارس 2024	53	
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	40	
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	37	
33 42 44	يناير - مارس 2024	المبيعات المحلية 	يناير - مارس 2024	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	36	
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	33	
48 44 71	يناير - مارس 2024	الصادرات 	يناير - مارس 2024	69	
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	50	
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	31	
37 45 46	يناير - مارس 2024	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يناير - مارس 2024	53	
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	40	
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	37	
47 51 50	يناير - مارس 2024	المخزون السلعي* 	يناير - مارس 2024	83	
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	62	
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	55	




المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

سجل مؤشر أسعار المنتجات النهائية والأجور قيمة أعلى من المستوى المحايد لكافة الشركات

بالنسبة للشركات الكبيرة، سجل مؤشر أسعار المنتجات النهائية قيمة أقل من الربعين السابق والمناظر، بينما سجلت في مؤشر المدخلات الأساسية نفس قيم الربع السابق وإن كان أفضل من الربع المناظر بـ 6 نقاط، وسجلت في مؤشر الأجور قيمة أفضل من الربع السابق وإن كان أقل من الربع المناظر بـ 3 نقاط.

أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجلت في مؤشر أسعار المنتجات النهائية قيمة أقل من الربعين السابق والمناظر، وحققت في مؤشر الأجور قيمة أفضل من الربع السابق بـ 26 نقطة وإن كان أقل من الربع المناظر بـ 12 نقطة في حين حققت في مؤشر المدخلات قيمة أكبر من الربع السابق والمناظر.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا			الشركات الكبيرة
	للحجم - تقييم الأداء			
65 76 75	يناير - مارس 2024	أسعار المنتجات النهائية 	يناير - مارس 2024	65
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	76
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	85
17 1 0	يناير - مارس 2024	أسعار المدخلات* 	يناير - مارس 2024	6
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	6
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	0
84 58 96	يناير - مارس 2024	الأجور 	يناير - مارس 2024	85
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	63
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	88

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

#### تحسن مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة متجاوزا المستوى المحايد

- أظهرت نتائج الشركات الكبيرة ارتفاعا في أداء مؤشر الاستثمار عن الربعين السابق والمناظر بـ 5 نقاط، بينما انخفض مؤشر التشغيل دون المستوى المحايد بنقطة واحدة وأقل من الربع السابق بنقطتين، مسجلا نفس قيم الربع المناظر.
- كما أظهرت النتائج للشركات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا طفيفا في مؤشر الاستثمار ليستقر عند المستوى المحايد وإن كان أفضل من الربعين السابق والمناظر بنقطة واحدة، وبالمثل سجل مؤشر التشغيل ارتفاعا طفيفا ليستقر عند المستوى المحايد ولكن أفضل من الربع السابق بنقطة ومن الربع المناظر بنقطتين (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا			الشركات الكبيرة
	للحجم - تقييم الأداء			
50 49 49	يناير - مارس 2024	الاستثمار 	يناير - مارس 2024	56
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	51
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	51
50 49 48	يناير - مارس 2024	التشغيل 	يناير - مارس 2024	49
	أكتوبر - ديسمبر 2023		أكتوبر - ديسمبر 2023	51
	يناير - مارس 2023		يناير - مارس 2023	49

المصدر: نتائج الاستبيان.



توقعات أعلى من المستوى المحايد حيال معظم المؤشرات لكافة الشركات خلال الربع القادم

أدلت كافة الشركات بتوقعات متفائلة حيال مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية خلال الربع (أبريل - يونيو 2024): حيث سجل مؤشر التوقعات قيما أعلى من المستوى المحايد ومن الربعين السابق والمناظر على السواء، مما يشير إلى توقعات بتحسين كافة المؤشرات نتيجة تحرير سعر الصرف وما يترتب عليه من توافر الخامات وانخفاض أسعارها وانخفاض أسعار المنتجات النهائية.

وجاءت قيم مؤشر التوقعات للشركات الكبيرة في مؤشر المخزون السلعي عند قيم المستوى المحايد وإن كان أقل من الربع السابق بـ 17 نقطة وبنفس قيم الربع المناظر. وسجلت الشركات الصغيرة والمتوسطة في نفس المؤشر قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 5 نقاط وأفضل من الربعين السابق والمناظر (الشكل 4-3).




الشركات الصغيرة والمتوسطة		الشكل 4-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقا للحجم - التوقعات			الشركات الكبيرة	
58	42	47	الإنتاج	أبريل - يونيو 2024	72	
				يناير- مارس 2024	35	
				أبريل - يونيو 2023	54	
57	41	48	المبيعات المحلية	أبريل - يونيو 2024	63	
				يناير- مارس 2024	32	
				أبريل - يونيو 2023	56	
64	51	59	الصادرات	أبريل - يونيو 2024	65	
				يناير- مارس 2024	50	
				أبريل - يونيو 2023	56	
58	42	47	استغلال الطاقة الإنتاجية	أبريل - يونيو 2024	72	
				يناير- مارس 2024	35	
				أبريل - يونيو 2023	55	
55	48	51	المخزون السلعي*	أبريل - يونيو 2024	50	
				يناير- مارس 2024	67	
				أبريل - يونيو 2023	50	

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات بانخفاض أسعار المنتجات النهائية دون المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر، مدفوعة بتوقعات بارتفاع مؤشر المدخلات خلال الربع القادم عن المستوى المحايد والربعين السابق والمناظر.

وتجاوز مؤشر التوقعات للأجور في الشركات الصغيرة والمتوسطة المستوى المحايد بنقطتين وإن كان أقل من الربع السابق بـ 25 نقطة وأفضل من الربع المناظر بنقطتين. وحققت الشركات الكبيرة في مؤشر الأجور قيما أعلى من المستوى المحايد بخمس نقاط وإن كان أقل من الربع السابق بـ 30 نقطة ولكنه أفضل من الربع المناظر بنقطة واحدة (الشكل 5-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	
42	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	أسعار المنتجات النهائية	أبريل - يونيو 2024	47
75	يناير-مارس 2024	أبريل - يونيو 2023		يناير-مارس 2024	85
62	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	65
68	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	أسعار المدخلات*	أبريل - يونيو 2024	58
6	يناير-مارس 2024	أبريل - يونيو 2023		يناير-مارس 2024	0
31	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	34
52	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	الأجور	أبريل - يونيو 2024	55
77	يناير-مارس 2024	أبريل - يونيو 2023		يناير-مارس 2024	85
50	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	54

المصدر: نتائج الاستبيان.

\* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بارتفاع مؤشر الاستثمار للشركات الكبيرة وارتفاع طفيف في مؤشر التشغيل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

توقعت الشركات الكبيرة ارتفاع مؤشر الاستثمار بنقطتين عن المستوى المحايد والرربعين السابق والمناظر، وثبات مؤشر التشغيل عند نفس قيم الربع السابق وإن كان أعلى من المستوى المحايد بنقطة واحدة. بينما توقعت الشركات الصغيرة والمتوسطة انخفاض طفيف في مؤشر الاستثمار بنقطة واحدة عن الربع السابق ليسجل نفس قيم الربع المناظر ويستقر عند المستوى المحايد، كما تتوقع تحسنا طفيفا عن المستوى المحايد بمقدار نقطة واحدة في مؤشر التشغيل عن الربع السابق بنفس قيم الربع المناظر (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل للشركات وفقا للحجم - التوقعات				الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	
50	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	الاستثمار	أبريل - يونيو 2024	52
51	يناير-مارس 2024	أبريل - يونيو 2023		يناير-مارس 2024	50
50	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	50
51	أبريل - يونيو 2024	أبريل - يونيو 2023	التشغيل	أبريل - يونيو 2024	51
50	يناير-مارس 2024	أبريل - يونيو 2023		يناير-مارس 2024	51
51	أبريل - يونيو 2023	أبريل - يونيو 2023		أبريل - يونيو 2023	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

## جدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2024)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السجدة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الطاقة التوليدية	
	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت
النشاط الاقتصادي	24	75	6	19	58	13	50	38	8	92	8	0
إنتاج المبيعات المحلية	24	75	6	19	50	25	50	25	8	92	8	0
المصادر المخزون	—	—	—	—	100	0	0	100	—	—	—	—
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	24	75	6	19	58	13	50	38	8	92	8	0
الأسعار	48	6	94	0	60	25	50	71	0	42	58	63
أسعار المنتجات النهائية	—	—	—	—	25	14	71	—	—	—	0	0
أسعار المدخلات الوسيطة	94	0	6	94	89	0	13	88	75	0	33	67
مستوى الأجور	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	100	0
المحركات الأساسية	53	0	88	13	54	13	63	25	50	0	100	0
الاستثمار	50	0	100	0	42	38	50	13	48	8	92	0
التشغيل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

## جدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2024)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السجدة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الطاقة التوليدية	
	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت	نسبة مئوية	ثابت
النشاط الاقتصادي	13	88	0	13	78	13	13	75	64	25	17	58
إنتاج المبيعات المحلية	13	88	0	13	58	13	50	38	64	25	17	58
المصادر المخزون	—	—	—	—	100	0	0	100	—	—	—	—
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	13	88	0	13	78	13	13	75	64	25	17	58
الأسعار	50	0	100	0	54	13	63	25	50	0	100	0
أسعار المنتجات النهائية	—	—	—	—	42	0	71	29	—	—	—	—
أسعار المدخلات الوسيطة	52	13	69	19	73	0	38	63	52	0	92	8
مستوى الأجور	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المحركات الأساسية	50	13	75	13	57	0	75	25	50	0	100	0
الاستثمار	48	13	81	6	57	0	75	25	50	0	100	0
التشغيل	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود، مجموع الردود بأعلى، وأقل، قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
2 مسبقاً المتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات، لتتبع على طريقة حساب المؤشر انظر الملاحقة.

## ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (يناير - فبراير - مارس 2024)<sup>1</sup>

مؤشر <sup>2</sup>	الكبيرة الشركات			الصغيرة والمتوسطة الشركات			المتغير	
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	أقل	ثابت		أعلى
							النشاط الاقتصادي	
<b>53</b>	27	36	36	<b>37</b>	53	27	20	الإنتاج
<b>50</b>	33	33	33	<b>33</b>	60	23	17	المبيعات المحلية
<b>69</b>	18	18	64	<b>48</b>	40	25	35	الصادرات
<b>83</b>	82	9	9	<b>47</b>	31	31	39	المخزون
<b>53</b>	27	36	36	<b>37</b>	53	27	20	الطاقة الإنتاجية مستوى استغلال
								الأسعار
<b>65</b>	0	55	45	<b>65</b>	7	43	50	أسعار المنتجات النهائية
<b>6</b>	0	6	94	<b>17</b>	3	17	80	أسعار المدخلات الوسيطة
<b>85</b>	0	18	82	<b>84</b>	0	18	82	مستوى الأجور
								المدخلات الأساسية
<b>56</b>	0	77	23	<b>50</b>	3	94	3	الاستثمار
<b>49</b>	5	95	0	<b>50</b>	5	90	5	التشغيل

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (أبريل - مايو - يونيو 2024)<sup>1</sup>

مؤشر <sup>2</sup>	الكبيرة الشركات			الصغيرة والمتوسطة الشركات			المتغير	
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر <sup>2</sup>	أقل	ثابت		أعلى
								النشاط الاقتصادي
<b>47</b>	5	32	64	<b>58</b>	28	26	47	الإنتاج
<b>46</b>	10	43	48	<b>57</b>	29	25	46	المبيعات المحلية
<b>50</b>	0	55	45	<b>64</b>	10	40	50	الصادرات
<b>19</b>	25	50	25	<b>55</b>	33	47	19	المخزون
<b>47</b>	5	32	64	<b>58</b>	28	26	47	مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية
								الأسعار
<b>6</b>	18	73	9	<b>42</b>	32	62	6	أسعار المنتجات النهائية
<b>8</b>	35	53	12	<b>68</b>	56	35	8	أسعار المدخلات الوسيطة
<b>9</b>	0	82	18	<b>52</b>	2	89	9	مستوى الأجور
								المدخلات الأساسية
<b>3</b>	0	91	9	<b>50</b>	3	94	3	الاستثمار
<b>7</b>	0	95	5	<b>51</b>	3	90	7	التشغيل

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.  
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.